

94574

September 10, 2009

بناء اقتصاد أكثر تطوراً قادماً على آليات السوق

تاريخ آخر تحديث: سبتمبر/أيلول 9002

المؤسسة الدولية للتنمية على أرض الواقع
أرمينيا: بناء اقتصاد سوقي أكثر تطوراً وخفض أعداد الفقراء



روابط:

- [ما هي المؤسسة الدولية للتنمية؟](#)

- [عمل المؤسسة الدولية للتنمية](#)

* [في أرمينيا](#)

مزيد من المعلومات عن أرمينيا:

- [تاريخ الاقتراض](#)

- [بيانات واحصاءات](#)

- [أحداث](#)

- [للاتصال بنا](#)

التحدي

دأبت أرمينيا خلال العقد الماضي على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية بغية بناء اقتصاد متطور قائم على آليات السوق ومعالجة مشكلة الفقر. وكان أمامها تحديان رئيسيان هما توجيه ثمار النمو المطرد نحو محاربة الفقر وتحسين نوعية نظام الإدارة والخدمات العامة. وكان من الضروري أيضاً تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة من خلال تدعيم إصلاحات الجيل الثاني -مثل تنظيم مرافق الخدمات العامة، وتوسيع خدمات الوساطة المالية، وتحسين مناخ الاستثمار. وكان أحدث التحديات التي واجهتها العمل على تخفيف آثار الكساد العالمي والحد من تأثيره على أوضاع الفقر.

النهج المتبع

من أجل التصدي لهذه التحديات، قامت المؤسسة الدولية للتنمية منذ منتصف التسعينيات بتمويل سلسلة من خمسة اعتمادات للتكليف الهيكلي - أربعة اعتمادات لمساندة تقليص الفقر، واعتماد في الآونة الأخيرة لأغراض سياسات التنمية. وتركزت مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية على ما يلي: (1) تحسين نظام الإدارة العامة في القطاع المالي، (2) تعزيز قدرة مؤسسات الأعمال على المنافسة، (3) تحسين الدخول الزراعية، و (4) بسط اللامركزية في خدمات التعليم والرعاية الصحية من أجل تحسين نوعيتها وتركيزها على أكثر الفئات حرماناً. وفي إطار تكملة إصلاحات هامة للسياسات، أقيمت مشروعات استثمارية موجهة إلى بناء المدارس والمستشفيات والطرق الريفية وقنوات الري والطرق البرية السريعة ومرافق صغيرة للبنية التحتية في المجتمعات المحلية. وفي الآونة الأخيرة، ساعدت المؤسسة في التصميم والتمويل لنظام قوي للتغلب على التقلبات الدورية في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

النتائج المتحققة

حققت أرمينيا خلال العقد المنصرم من السنوات معدل نمواً رائعاً بلغ في المتوسط أكثر من 10 في المائة سنوياً وهوت معدلات الفقر. وكان أكثر من نصف السكان دون حد الفقر قبل عشر سنوات. واليوم فإن عدد الفقراء يقل عن ربع السكان.

الملاح الرئيسية:

- تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي. تعزز معدل النمو بفضل انخفاض عجز المالية العامة (الذي تراوح حول 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، وهبوط مستوى الدين الخارجي، واستمرار انخفاض معدل التضخم. وساعد هذا في إيجاد مجال في المالية العامة والاقتراض اللازم لتعزيز الأنشطة الرامية إلى التغلب على آثار التقلبات الدورية حينما نشأت الحاجة إلى ذلك في العام 2009.

- تحسنت قدرات إدارة المالية العامة. تحسنت إدارة الموازنة مع الالتزام الصارم بإطار للإنفاق والضرائب على الأجل المتوسط. وساندت إستراتيجية لمكافحة الفقر مدتها أربعة أعوام تغيير الأولويات لصالح الإنفاق الاجتماعي.

- توسيع الوعاء الضريبي. تم توسيع الوعاء الضريبي وزادت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي. وبالمثل، نمت خدمات الوساطة المالية نمواً سريعاً، وتمتعت البنوك بمعدلات رسملة جيدة، وانخفاض درجة تعرضها لمخاطر التمويل الخارجي، وتعزز الإشراف على أسواق رأس المال على نحو رابع. وارتفعت نسبة العائدات إلى إجمالي الناتج المحلي 3 في المائة منذ العام 2004 لتصل إلى 14 في المائة في العام 2009.

- تحسنت الصورة العامة لمناخ الأعمال. أصبحت مؤسسات الأعمال في بيئة أفضل من ذي قبل، بفضل الانخفاض الحاد لتكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحسن تنظيم شركات الخدمات العامة وخصخصتها، وإلغاء كل متأخرات الديون، واعتماد رسوم للخدمات على أساس استرداد التكاليف. وتتنافس الآن ثلاث شركات لخدمات الهاتف المحمول بعد أن كان القطاع في يد شركة احتكارية قبل ثلاثة أعوام.

- تحسن أوضاع حقوق الملكية. وتحسنت أوضاع حقوق الملكية من خلال إنشاء إطار لسلامة المعاملات وإصلاحات في مجال حوكمة الشركات. وتحقق تقدم في جهود تحسين بيئة الأعمال، على الرغم من استمرار مشكلات حادة تتعلق بالإدارة العامة والحوكمة في مؤسسات تحصيل العائدات والمنافسة في استيراد المنتجات الرئيسية وتوزيعها.

- الزيادة الحادة للإنفاق الحقيقي في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإنفاق الاجتماعي. يستفيد الفقراء على وجه الخصوص من هذه الزيادة التي تبلغ أكثر من 15 في المائة سنوياً. وطراً تحسن ملحوظ على نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وفعاليتها. وكانت حزمة المزايا الاجتماعية الموجهة محل تقدير بفضل آثارها وفعاليتها.

- تخفيف آثار الأزمة. عندما عصفت الأزمة الاقتصادية العالمية وانكمشت التجارة الدولية وتدفقات رأس المال باقتصاد أرمينيا

- مع هبوط إجمالي الناتج المحلي، وانهيار عائدات المالية العامة، وزيادة معدلات الفقر

- قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتصميم برنامج قوي لمواجهة التقلبات الدورية، تضمن جهوداً طارئة لخلق فرص العمل، واعتمادات من أجل الطرق وشبكة الري في المناطق الريفية، واعتمادات موسعة من أجل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتهدف السياسات الحالية إلى التخفيف من حدة المعاناة الاجتماعية وسط الكساد العالمي وتعزيز قدرات أرمينيا على المنافسة من أجل دعم الأسس اللازمة لاستعادة النمو.

مساهمة المؤسسة الدولية للتنمية

قدمت المؤسسة 88.5 مليون دولار أمريكي في سلسلة من أربعة اعتمادات لخفض أعداد الفقراء. واجتذبت المؤسسة

أيضا تمويلا موازيا من الحكومة الهولندية قدره نحو 10 ملايين دولار أمريكي.

وقامت المؤسسة بتعبئة مساعدات فنية من اليابان قيمتها نحو 4 ملايين دولار أمريكي وأنفقت 2.3 مليون دولار أمريكي من مواردها للمساعدة في إعداد المشروع وتقديم المساعدة الفنية له. فضلا عن ذلك، نقلت المؤسسة إلى البلاد المعارف الفنية والخبرة في مجال الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

الشركاء

بدأت الحكومة والمؤسسة بفضل هذه الاعتمادات التنسيق بين المانحين من أجل تركيز مساعدات المانحين في أرمينيا وتحقيق اتساقها. وكان بين هؤلاء المانحين وزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والحكومة الهولندية، ووكالات تابعة للحكومة الألمانية والأمم المتحدة.

الخطوات التالية

بدأت المؤسسة الدولية للتنمية تقديم سلسلة من ثلاثة اعتمادات أخرى لأغراض سياسات التنمية، وافق على أولها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في يوليو/تموز 2009. وتساند هذه الاعتمادات تدعيم الإصلاحات في المجالات التي تحددها اعتمادات خفض أعداد الفقراء مثل تحسين نظام الحوكمة والقدرة على المنافسة وتحدد مجالات جديدة مثل الإصلاحات في أنظمة المالية العامة والبيئة وتوفير أموال للإنفاق في إطار الموازنة. وسوف تساعد هذه الإصلاحات البلاد على المشاركة على نحو قادر على المنافسة في اقتصاد عالمي آخذ في التعافي.

للاطلاع على المزيد من المعلومات

سياسات قوية لتعزيز النمو وخفض أعداد الفقراء *